Bilad Alrafidain Journal of Humanities and Social Science Vol. 6, No. 2 **ISSN: 2788-6026**
Doi: 10.54720/bajhss/2024.060206 **Pages: 84-93**

علاقة البحث العلمي بالتنمية المستدامة في المجتمع العراقي

أ. م. د. عبد الحسين محمود المنصوري
قسم القانون، كلية بلاد الرافدين الجامعة، ديالى ،32001، العراق
drabdalhussein5@gmail.com

الملخص

تعتبر التنمية المستدامة من أولويات المجتمعات التي تسير على طريق التقدم من حيث أن تطوير الامكانيات الاقتصادية والاجتماعية يستلزم تقدما علميا مدروسا وان هذا التقدم لا يتم ألا بأعداد المستلزمات الأساسية المتمثلة بالإمكانيات المادية والعلمية التي تؤدي الى تنمية شاملة ومتكاملة لجميع قطاعات المجتمع، الاجتماعية والاقتصادية والتي تشمل جميع فروع الاقتصاد كالزراعة والصناعة ، وعلى هذا فأن البحث العلمي المتطور هو أساس أية نهضة حضارية متطورة، واذا ما نظرنا الى الفروقات الهائلة التي تفضل الدول المتقدمة على الدول النامية فأن هذا التقدم لم يحصل دون تعليم متطور والاعتماد على كوادر علمية عالية التعليم وعلى البحث الرصين، وأن العراق كونه احدى الدول التي تسير في طريق التنمية والتقدم لابد من أن يعتمد على البحث العلمي الممنهج كونه الأساس في إقرار عملية التنمية الشاملة، ويأتي البحث هذا البحث لألقاء الضوء على الأهمية التي يحتلها البحث العلمي بالتنمية المستدامة .

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي، التنمية المستدامة، التغير الثقافي.

The Scientific Research Relationship to Sustainable Development in Iraqi Society

Asst. Prof.Dr. Abdul-Hussein Mahmood Al-Mansouri
Bilad Alrafidain University College, Department of Law, Diyala, 32001, Iraq.
drabdalhussein5@gmail.com

Abstract

Sustainable development is considered as one of the priorities of societies on the path of progress, in that the development of economic and social potential requires thoughtful scientific progress, and that this progress is carried out only with the numbers of basic necessities represented by material and scientific capabilities that lead to a comprehensive and integrated development of all sectors of society, social and economic. This includes all the types of economies such as agriculture, industry and education. In the light of this view the advanced scientific research is the basis of any advanced civilizational renaissance. Also if we consider the huge differences that favor developed countries over developing countries, this progress has not occurred without advanced education relying on highly educated scientific cadres and sober research and that Iraq, being one of the countries that

are on the path of development and progress, must rely on systematic scientific research as it is the basis for approving the comprehensive development process, and this research comes to shed light on the importance of scientific research for sustainable development .

Keywords: scientific research, sustainable development, cultural change.

المقدمة:

تشكل قضايا التنمية والتغيير الاجتماعي في مجتمعات العالم الثالث ومنها مجتمعنا العراقي من القضايا التي تشغل المشتغلين بالتنمية المستدامة في المرحلة الحالية لاسيما مع السير في طريق التنمية المستدامة حتى عام 2030، والمتوقع أن تحقق المجتمعات النامية إنجازات تنموية تؤدي الى تحقيق نهضة حضارية في المجتمعات التي تتمكن من تحقيق معدلات تنموية تتوافق مع طرح تلك المبادئ التي حددتها الأمم المتحدة في المجالات المختلفة مثل التعليم والصحة وحقوق الأنسان وقضايا المرأة بغية تحقيق تغير ثقافي واجتماعي يعمل على استبدال المفاهيم التقليدية بمفاهيم حداثوية تساعد الأنسان على الانتقال الى مرحلة الإنتاج والرفاهية، ولما كان المجتمع العراقي قد مر بأزمات وحروب متعددة ومعقدة يكون لزاما على المخططين والمهتمين بالتنمية والتغير الاجتماعي الإسراع في تبني المبادئ التي طرحتها الأمم المتحدة في هذا المضمار للانتقال بالإنسان الى مرحلة جديدة من الحياة تؤهله الى أن يكون جزءا من حركة التطور في العالم الذي يمر بتحولات حضارية مع تنامي توظيف الوسائل الاتصالية في قنوات الحياة المختلفة ومع تنامي المد العولمي، ويحاول البحث ربط البحث العلمي بالتنمية فالبحث العلمي يشكل متغيرا أساسيا في النهضة الحضارية في أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية ولما كان البحث العلمي في العراق يعيش ازمته بصفته جزءا من الحالة العراقية المتأزمة مما يتطلب مناقشة الطرق التي يتمكن فيها البحث العلمي من تقديم رؤى نظرية وتطبيقية على الظواهر الاجتماعية في المجتمع، فضلا عن قدرته في تحقيق تقدم في العلوم الطبيعة للارتقاء بالمجتمع صناعيا وزراعيا وخدمات بما يتلاءم مع النمو المطرد في السكان الذي هم بحاجة ماسة للنهوض بحالهم نحو الأفضل والطريق الأسلم هو تنمية البحث العلمي ودعمه في الأكاديميات ومراكز الأبحاث والاستفادة من القدرات البحثية في داخل العراق وفي خارجه ليضمن لهذا المجتمع تحقيق فرص التقدم والتطور.

الإطار العام للبحث ومفاهيمه الأساسية

أولا – مشكلة البحث:

لاشك أن العراق بحاجة الى أجراء تنمية شاملة تشمل الميادين الاجتماعية والاقتصادية والصناعية والزراعية بحيث تكون تنمية متكاملة ومترابطة مع بعضها مستندة الى أبحاث علمية في المجالات الاجتماعية والطبيعية و ترتكز هذه التنمية و بشكل محكم على البحث العلمي ، فالمعرفة العلمية هي الأساس في أي نهضة حضارية لذا فأن العلاقة بين البحث العلمي والتنمية المستدامة من الأسس التي ينبغي التي تقوم عليها أي خطوة نحو التنمية بالاستناد على الأهداف التي حددتها برامج الأمم المتحدة الإنمائية والمتمثلة في الأهداف التالية: أهدافها هي القضاء على الفقر كهدف أول، والقضاء على الجوع كهدف ثاني، وتحقيق الصحة الجيدة والرفاه كهدف ثالث، وضمان التعليم الجيد كهدف رابع، وتحقيق المساواة بين الجنسين كهدف خامس، وتوفير المياه النظيفة والنظافة الصحية كهدف سادس، وتوفير الطاقة النظيفة بأسعار معقولة كهدف سابع، وتعزيز العمل اللائق ونمو الاقتصاد كهدف ثامن، وتعزيز الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية كهدف تاسع، والحد من أوجه عدم المساواة كهدف عاشر، وتطوير مدن ومجتمعات محلية مستدامة كهدف حادي عشر، والاستهلاك والإنتاج المستدام كهدف ثاني عشر، والتصدي للتغير المناخي كهدف ثالث عشر، والحفاظ على الحياة تحت الماء كهدف رابع عشر، والحفاظ على الحياة على البر كهدف خامس عشر، وتعزيز السلام والعدل وإنشاء مؤسسات قوية كهدف سادس عشر، وتعزيز الشراكات لتحقيق الأهداف كهدف سابع عشر. ينبغي على الدول العمل على تحقيق هذه الأهداف بشكل متكامل ومترابط للنهوض بمجتمعاتها. ويجب أن يكون العمل مبنيًا على إنجازات علمية متقدمة لضمان أسس التنمية التي تلبي التحولات الحضارية العالمية الحالية. لا بد من التأكيد على أهمية العلاقة بين البحث العلمي والتنمية كمسألة أساسية تشغل بال المهتمين ببرامج التنمية. برامج الأمم المتحدة للتنمية يجب أن تدعم بشكل فعال تطوير البحث العلمي في الأكاديميات ومراكز الأبحاث في العراق، لتعزيز النهضة التنموية على أسس دقيقة ومستدامة.

ثانيا- أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث لندرة البحوث التي تعالج الموضوع بطريقة منهجية ومن أجل شد الانتباه إلى حيوية الموضوع من قبل القائمين على الدراسات الاجتماعية ، فضلا عن ذلك يأتي البحث في وقت تعاني فيه هذه الدراسات من أزمة كبيرة ينبغي التأشير عليها في الوقت الذي يحتاج فيها مجتمعنا العراقي إلى دراسات اجتماعية وأنثروبولوجية تكشف أسباب الظواهر والمشكلات التي يعاني منها وبطريقة موضوعية وعلمية، وتأتي أهمية البحث على وفق أهمية البحث العلمي نفسه في أجراء تنمية مستدامة في العراق فلا يمكن تحقيق تنمية ناجحة دون الاعتماد على أبحاث علمية تطبيقية تكون قادرة على توضيح الرؤية نحو حاجات المجتمع المختلفة لاسيما وهو يمر بأزمات اجتماعية واقتصادية عميقه ، وتزاد أهمية ربط البحث بالتنمية في عالمنا المعاصر مع التقدم التقني والعلمي وما يشهده من تطور اتصالي بحيث اصبح العالم مترابطا ومتصلا مع بعضه البعض فلم تعد هناك مجتمعات منعزلة عن بعضها وان الاستفادة من التطور العلمي اصبح ممكنا اذا توفرت المؤسسات المهيأة لذلك، كما تأتي أهمية البحث نظرا لحاجة المجتمع العراقي من اجل حل مشكلاته المختلفة ، عليه يمكن فهم هذه الأهمية من خلال التأكيد على العلاقة بين البحث العلمي والتنمية وهي علاقة مترابطة لا يمكن الانفكاك من تأكيدها والعمل عليها حتى تتحقق أهداف المجتمع وينقل إنسانه الى مرحلة جديدة من الحداثة في زمن العولمة والتغير السريع الذي يجتاح المجتمع في المرحلة الحالية.

أن العراق يعتبر من الدول النامية التي تسير في ركب التقدم حيث تتوفر فيه جميع الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية والطاقة البشرية الهائلة المتمثلة بالعقول العراقية المبدعة في جميع الميادين العلمية والصناعية، وإذا ما تم اعتماد المناهج العلمية المتطورة، والاعتماد على مناهج حديثة في طرق التعليم المبرمج، فأن ذلك سيؤدي الى أعداد قيادات علمية وإدارية قادرة قيادة عملية التنمية المستدامة وفي جميع الميادين.

ثالثا- هدف البحث:

البحث الى الكشف عن علاقة البحث العلمي بالتنمية وبناء استراتيجية تعمل على ربط البحث العلمي بالجانب التطبيقي للتنمية.

رابعاً- منهج البحث:

سيتم توظيف المنهج التحليلي الاستقرائي لفهم هذه الإشكالية وتقديم رؤى علمية للخروج من الأزمة، من اجل بناء العراق المسلح بالعلم والمعرفة، وتحقيق فرص من التقدم والتطور وتحقيق التعايش السلمي وبناء الدولة المدنية المرفهة.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية للبحث

ويتضمن هذا المبحث مطلبين: المطلب الأول: تعريف المصطلحات والمفاهيم، لغرض الوصول الى نتائج أساسية لابد من التطرق الى تعريف عدد من المصطلحات وكما يلي.

المطلب الأول: تعريف المصطلحات والمفاهيم

أولا -البحث العلمي:

يرى الكثير أن هناك فرقا بين المعرفة الفلسفية والمعرفة العلمية فالمعرفة الفلسفية من نتاج الفيلسوف اما المعرفة العلمية فهي في أصلها عملية تراكمية ينتجها علماء وباحثون في اختصاص معين تكون على شكل فرضيات تخضع للاختبار سواء من خلال دراسات ميدانية في المجتمع كما هو في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا وعلم النفس وغيرها وأخرى مختبرية أم تجارب تقوم على معادلات رياضية كما هو في العلوم الطبيعية. ويعرف البحث العلمي :(Scientific Research) على انه منهج لوصف الوقائع عبر مجموعةٍ من المعايير التي تُساهم في نُموّ المعرفة [1]، ألا أن هناك اختلافا بين العلماء في النظر الى البحث العلمي على وفق اتجاهاتهم وكما يلي[2] :

1- عرف على أنّه: البحث هو عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يُسمى الباحث، بهدف استقصاء الحقائق في مسألة أو مشكلة معينة المعروفة بموضوع البحث، باستخدام طريقة علمية منظمة تُعرف بمنهج البحث. الهدف من ذلك هو الوصول إلى حلول فعّالة للمشكلة أو الوصول إلى نتائج يمكن تعميمها على مشكلات مماثلة، وتُعرف هذه النتائج بنتائج البحث.

2- عرف على أنه: البحث العلمي هو عملية منظمة تتبع أساليب ومناهج علمية محددة، بهدف استقصاء الحقائق العلمية والتحقق من صحتها، وإما تعديلها أو إضافة معلومات جديدة إليها.
3- عرف على أنه: تقصٍ تجريبي ناقد، ومنظم، ومضبوط لافتراضات تحدِد طبيعة العلاقات بين متغيرات ظاهرة مُعيَنة.

يُعرف البحث العلمي أيضًا بأنه أسلوب منظم لجمع المعلومات الموثوقة، وتدوين الملاحظات، والتحليل الموضوعي لهذه المعلومات باستخدام أساليب ومناهج علمية محددة. الهدف من ذلك هو التأكد من صحة المعلومات، أو تعديلها، أو إضافة معلومات جديدة إليها. بناءً على هذا التحليل، يمكن التوصل إلى بعض القوانين والنظريات، والتنبؤ بحدوث ظواهر مشابهة في المستقبل، والتحكم في أسباب هذه الظواهر. [3]، كذلك ينبغي أن يقوم البحث العلمي على منهجية مقننة تمكنه من الوصول الى الحقائق الميدانية فالمنهج هو الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة) [4]، ولا شك أن علم الاجتماع والأنثروبولوجيا بصفتهما علمين يمتلكان خبرات طويلة في تجاربهما البحثية في فهم ثقافة وتراث المجتمعات المختلفة بطريقة عميقة وطويلة تسمح بإنشاء نماذج تنموية لفهم حالات التغير الاجتماعي فضلا عن ذلك البحث الأنثروبولوجي من وضع صور عن سير الحياة وتواريخها ،فعلى سبيل المثال فقد قام الكثير من الانثروبولوجين الأمريكان مذ القرن العشرين، بدراسة طبيعة حياة الهنود الحمر، ودراسة التجربة الثقافية الشخصية والتشخيصية لهم كنموذج ونمط توضيحي(أعمار الحياة) تؤكد على اهتمامات نظرية حيث الاستعارات من علم النفس التحليلي واضحة، وفي هذا السياق لعب الفعل المنعكس للمثالية الثقافية والانثروبولوجية دورا جاعلا من الأنثروبولوجي صحفيا أو محللا يجدد الإرث الثقافي المخزن في الذاكرة ،إذ تكمن ذكرى الإعمال في صورة الذات ومناقشتها العامة [5]، كذلك الحال مع الباحث في علم الاجتماع عندما حلل التجارب التنموية في الهند والصين واليابان وغيرها، فالبحث العلمي هو الركيزة الأساسية في تقدم المجتمع وتنميته.

ثانيا-التنمية المستدامة:

تعرف التنمية على بأنها تحقيق زيادة سريعة وتراكمية دائمة في جميع جوانب الحياة على مدار فترة من الزمن. تنوعت تعاريف التنمية الاجتماعية لتشمل جوانب متعددة، فبعضها يركز على تنمية الفرد والجماعة والمجتمع، أو تنمية السلوك والعلاقات الاجتماعية، أو تنمية القيم والمقاييس والأخلاق، أو تنمية المؤسسات البنيوية في التركيب الاجتماعي. وفي إطار هذه الاتجاهات، قد تُعرف التنمية بكونها عملية التوافق الاجتماعي وتنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد ممكن، أو إشباع الحاجات الأساسية للإنسان للوصول إلى مستوى معين من المعيشة وأسلوب الحياة، أو كعملية تغيير موجهة تهدف إلى إشباع حاجات الفرد الاجتماعية والروحية. كما قد تُعتبر التنمية عملية تغيير حضاري يطال المجتمعات التقليدية. [6]، اما التنمية المستدامة فيمكن النظر اليها بأنها هي التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتجددة والقابلة للاستمرار دون الأضرار بنوعية الموارد الطبيعية التي تستخدم في الأنشطة البشرية والتي تعتمد [7]عليها عملية التنمية.

ومن المعروف بأن تعريف التنمية الاجتماعية اختلفت باختلاف الاتجاهات العلمية والفكرية للمختصين الذين تناولوا هذا الموضوع فقط عند البعض على أنها عملية تغير حضاري للمجتمعات البسيطة، وينظر اليها البعض الأخر بأنها عملية تغير مخطط وموجه، كما نظر أخرون بأنها توظيف كافة الجهود البشرية من اجل النمو والتطور والتقدم للفرد والمجتمع، وعلى هذه الأسس فأن التنمية تكون عملية دافعة لتجاوز جميع السلبيات والانطلاق نحو المستقبل لتحقيق الأهداف الحيوية للمجتمع. بشكل عام، التنمية المستدامة تشكل أساس التحديث في المجتمع من خلال نشر ونقل الأفكار الجديدة والمبتكرة بهدف تحقيق النمو البشري. ولتحقيق هذا الهدف، يتطلب الأمر نظامًا دقيقًا وفعالًا لفهم واستيعاب المعرفة والأفكار التنموية الحديثة، وذلك من أجل تحقيق التنمية والتحديث في المجتمع [8].

ثالثا -التغير الثقافي:

درسلير يعرف التغير الثقافي بأنه عملية تشمل التحول أو الانقطاع عن الإجراءات التقليدية والمجربة والمنتقلة من ثقافات سابقة، مع إدخال إجراءات جديدة. أما مالينوفسكي (1884-1942)، فقد عرّف التغير الثقافي على أنه عملية يتم من خلالها تغيير النظام الاجتماعي وتنظيم المجتمع، بما في ذلك المعتقدات والمعارف وأدوات العمل، وأهداف المستهلكين، بدرجات متفاوتة من السرعة. [9]، أيكه هولتكرانس يعرف الثقافة بأنها جميع التغييرات التي تطرأ على كل جانب من جوانب الحياة الاجتماعية، سواء كانت مادية أو غير مادية، مثل الفنون والتكنولوجيا والفلسفة والأدب والعلوم واللغة، بالإضافة إلى الأذواق في الطعام والشراب، ووسائل النقل والصناعة [10].

المطلب الثاني: البحث العلمي والتنمية

إشكاليه البحث العلمي: أن التطرق الى إشكالية البحث يتضمن العديد من الجوانب فيها:

أولا-شروط نجاح البحث العلمي:

إن من شروط نجاح البحث العلمي في العلوم الاجتماعية هو تشخيص المشكلة تشخيصا دقيقا بحيث يندمج الباحث مع الظاهرة التي يدرسها ويكون قلقا باستمرار حتى يصل إلى الإلمام بكل أركان المشكلة، وتحديد المشكلة تعد (الخطوة المهمة الأولى التي يتحتم على الباحث العلمي إن يقوم بها. فعلى الباحث أن يقوم بتحديد موضوع البحث تحديدا دقيقا. فدراسة الفقر مثلا تتطلب أن يقوم الباحث بتحديد الحيز الذي يريد استهدافه في هذا المجال. فالفقر موضوع كبير وشائك. هناك فقر على الصعيد المحلي أو الوطني أو الإقليمي أو الدولي. كما إن للفقر أشكالا ودرجات وذلك بحسب الجماعات أو المجتمعات التي يدرسها. فأي جانب من الفقر يريد الباحث استهدافه. ينطلق الباحث الجيد من هذه الاعتبارات ليتقدم بمشروع يشمل ، على سبيل المثال ، دراسة الفقر لدى النساء المسؤولات مسؤولية مباشرة وأحادية عن أسرهن أو إن يسعى الباحث لدراسة ما يسمى بالفقر الطارئ الذي تسبب حدوثه ظروف طارئة مثل الحروب والنزاعات المسلحة [11]، و الإشكالية التي يعاني منها كثير من الباحثين في العلوم الاجتماعية عدم قدرتهم بشكل دقيق على تحديد المشكلة والإحساس بها إنما تأتي على وفق أرائه الخاصة دون الأخذ بنظر الاعتبار أهمية الظاهرة وتأثيرها في المجتمع، وفي عالم اليوم ظهر المجتمع الافتراضي على طريق البحث العلمي من خلال استخدام تكنولوجيا الحاسوب و الاتصالات الرقمية منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي في بداية التسعينيات، نشأ ما يعرف بمنهج الاثنوجرافيا الشبكية، الذي تطوّر عندما تشكلت جماعات معروفة من مستخدمي الإنترنت، ويُعد من الظواهر الهامة التي ساهم في تشكيله الإعلام الجديد. تُعتبر المناهج الوصفية الافتراضية أحد الأساليب المنهجية الرئيسية لدراسة الشبكات الاجتماعية، حيث تتضمن دراسة الحالات الافتراضية أو دراسة الاثنوجرافيا الافتراضية. تُعد هذه الأساليب مفيدة جدًا في تحليل الشبكات ودراسة التجمعات داخل سياقات افتراضية، ويتم استخدام الاثنوجرافية الافتراضية في بيئات المجتمعات التي تتشكل عبر شبكة الإنترنت [12]، والواقع أن المجتمعات التي تحررت من الاستعمار منذ مطلع النصف الأول من القرن العشرين كانت تطمح إلى تغيير سريع في واقعها فحاولت استثمار مواردها انطلاقا من ذلك التصور إلا أنها سرعان ما وقعت في شباك التبعية لتصبح مجرد دول هامشية تخضع لشروط المركز ومصالحه .غير أن التفسير الاقتصادي المحدود للتنمية لم يلبث أن تراجع بتأثير عوامل عديدة لعل في مقدمتها فشل تجارب التنمية وخصوصاً في الدول ذات الريع النفطي الهائل، فضلاً عن مساهمات المنظمات الدولية في تشكيل مفاهيم واستراتيجيات التنمية .فتم النظر إلى التنمية على أنها عملية أشمل من النمو الاقتصادي وأن هناك تداخلاً بين الجوانب الاجتماعية مع المشكلات الاقتصادية التي اقتصرت نظرية النمو التقليدية على معالجتها، ومن هنا نشأت النظرية الشاملة التي أدت إلى تأسيس مفهوم التكامل في التنمية، والذي يتضمن التداخل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية. هذا المفهوم يؤكد على وحدة عملية التنمية، مشيرًا إلى فشل المفاهيم التقليدية الضيقة. منذ منتصف السبعينات، طُرح شعار "ما يجب فعله هو ليس تنمية الأشياء بل تنمية الإنسان" [13].

ثانيا- مؤشرات التنمية المستدامة في العراق:

أن الأطر العامة المسيرة للتنمية المستدامة في العراق هي تنمية تظافر جملة من الظروف الاقتصادية والاجتماعية والعلمية للمجتمع ، ويبقى الهدف العام للتنمية هو القضاء على التخلف والسعي لبناء مجتمع متقدم ، وتسعى خطة التنمية المستدامة في العراق الى توسيع وتطوير قطاعات الصناعة والزراعة والتربية والتعليم اطلاق الطاقات للرجل والمرأة وتمكينهما من المساهمة الجدية في مسيرة التنمية لتحقيق الأهداف العليا ألا وهي تحقيق الرفاهية لأبناء المجتمع العراقي .أن تحقيق التكافؤ بين الجنسين ولا سيما تمكين المرأة في اطار الجهود المبذولة في مجال التعليم الجيد لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة، لذا فأن الأهداف الرئيسية لعميلة التنمية المستدامة في العراق تهدف الى الاستقرار الاجتماعي الهادف الى إشباع الحاجات الاجتماعية للسكان ومحاربة الأوضاع الشاذة كالفساد الإداري وتفشي الرشا الذي يؤدي الى الهدر في المال العام والتأخير في إنجاز البنى التحتية للنهوض بالمجتمع. ولا يمكن تحقيق نتيجة ناجحة ألا بالاعتماد على الدراسات العلمية للواقع الاجتماعي، واتباع أسلوب التخطيط الشامل الذي يتناول كافة قطاعات المجتمع ورصد الأموال اللازمة لذلك، أن مسيرة أن مسيرة التنمية المستدامة في العراق هي جزء من نظرة شاملة لتغيير الحياة الى الأمام، وبهذا فأن حركة التنمية المستدامة في العراق لا يمكن أن تتم دون وجود العوامل الاجتماعية الحضارية واهمها البحث العلمي المرتكز على اطر وقواعد مدروسة.

لذا فان خطة التنمية في العراق تسعى الى تحقيق متطلبات إبعاد التنمية المستدامة للأمم المتحدة حتى عام 2030 بإيجاد تنمية مستدامة تتواكب من خلالها الجهود على إشباع حاجات الإنسان المختلفة، وطالما ذلك يتطلب تطور اجتماعي واقتصادي الأمر الذي يحتم على المجتمعات إبراز اهتمامها بالتعليم باعتباره المفتاح الفعال لهذا التطور ، ومن هنا تظهر أهمية الهدف الرابع للتنمية المستدامة وقد أشارت إعمال اللجنة الإحصائية المتعلقة بالتنمية المستدامة لعام 2030، والذي يشير إلى إطار المؤشرات العالمية لأهداف وغايات خطة التنمية المستدامة للهدف الرابع(التعليم الجيد) باعتباره هدفا أساسيا في التنمية المستدامة [14]، هناك العديد من المؤشرات التي تدل على أن التنمية المستدامة والشاملة في العراق لا تزال تواجه عقبات كبيرة، نظرًا لتعرض البلاد لسلسلة من الأزمات والحروب التي لا تزال تؤثر على جهودها في تعزيز جودة الحياة بشكل عادل ومستدام ومتطور. على الرغم من الجهود المتعددة على الصعيدين الوطني والمحلي، فإن عدم المساواة ما زالت كبيرة ومقلقة. أظهرت الدراسات والمسوحات الأخيرة أن الفجوات في توزيع الدخل تتسع، وأن عدم المساواة في الثروة والدخل أصبحت أكثر تعقيدًا وتأثيرًا متبادلًا خلال السنوات العشرين الماضية. تتسع هذه الفجوات والتفاوتات بين الإقليم والمركز، وتزداد الثغرات بين التنمية الحضرية والريفية [15].

المطلب الثالث: العلاقة بين البحث العلمي والتنمية

بلا شك أن المجتمع العراقي يواجه اليوم حاجة ماسة إلى إجراء دراسات علمية في مختلف المجالات لرسم خريطة طريق لتنميته. تظهر هذه الحاجة في ظل ظروف معقدة أحاطت بالمجتمع لعقود من الزمن. لذا، أصبح من الضروري دراسة الوقائع الاجتماعية وفهم طبيعة التغيرات الاجتماعية التي تحدث فيه. يصبح المجتمع مفككًا عندما لا توفر أنماط العلاقات الاجتماعية العوامل والظروف اللازمة لتحقيق السعادة والرفاهية والاطمئنان للإنسان. هذه العوامل تتحقق عندما يكون سلوك الفرد متناغمًا مع المعايير والقيم التي يضعها المجتمع ويتبعها.

ومع ذلك، توجد معايير ومقاييس متناقضة قد تؤثر سلبًا على سلوكية الفرد، مما يؤدي إلى ظهور ظواهر التفكك الاجتماعي. يتفكك المجتمع عندما تكون هذه المعايير غير متكاملة ومشوشة، مما يحجب على الأفراد إمكانية تكوين علاقات ناجحة مع الآخرين التي تمنحهم السعادة والطمأنينة والاستقرار [16]، لقد أدرك علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا (إن الباحث عندما يقوم بمفرده بإجراء الدراسة الميدانية يواجه مشكلة ضبط حياد الشخصية واثر هذه المشكلة في نتائج البحث الميداني، وقد تناول(نادل)Nadel هذه المشكلة ، فأوضح إن الباحث الأنثروبولوجي عندما يكون هو أداة الملاحظة ، فان ذلك يقتضي إن تكون شخصيته محايدة وخاصة عندما يكون (الإنسان) هو موضوع الملاحظة فانه بالضروري يتجاهل الباحث شخصيته حتى يكون موضوعيا في إجراء الملاحظة . إما بالنسبة لتدخل الذاتية في قضايا التفسير فانه احتمال ضعيف وذلك لان قضايا التفسير تتميز عن قضايا الوصف. ومع ذلك فان وجهات النظر الشخصية والفلسفات التي يعتنقها الباحثون غالبا ما تنعكس على المعلومات التي يحصلون عليها وتشكل هذه المعلومات وفق هذه الاتجاهات الفلسفية)[17]. يبدو أن موروث الحروب والحصار الاقتصادي قد أسفر عن تحطيم طموحات ملايين العراقيين في تحقيق أهدافهم البسيطة، والحصول على فرص عمل مناسبة. وأصبح الوضع أكثر تعقيدًا بعد سقوط النظام عام 2003، حيث تبعته فترات من عدم الاستقرار التي أثرت سلبًا على حركة الأعمال وعطلتها، مما أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة بشكل مخيف [18]، واليوم يعيش المجتمع العراقي حالة من التراجع الحضاري بحيث يجعل من الاعتماد على البحث العلمي خطوة ومهمة أساسية ينبغي أن تتقدم على غيرها لإرساء قاعدة معرفية تكون فاتحة للبدء بالتنمية المستدامة والمتجددة حتى يصل المجتمع الى أهدافه الاجتماعية والحضارية وأنصاف الأنسان فيه بحيث تكون رفاهيته بمستوى ما يمتلك من قدرات علمية وإمكانيات بشرية وثروات وطنية فلا بد أذن من التخطيط لكل ذلك بحيث تكون العلاقة بين البحث العلمي والتنمية المستدامة قائمة على أسس علمية يكون البحث العلمي فيه عامودها الأساسي، فالتخطيط للبحث يبدأ(بعد تحديد الأهداف العامة والخاصة ، توضع الخطة للدراسة بحيث تتفق والإمكانات المتاحة وتحديد العينة من المجتمع الذي تختار منه ، وبذل الجهد لإعداد المجتمع الذي يجري في المسح إعدادا جيدا / بحث يقارن الإفراد في إعطاء البيانات مع إقامة أوثق العلاقات بين جامع البيانات ومن تجمع البيانات منهم)[19]، أما التخطيط للتنمية، فيمكن أن يبدأ إما من القاعدة إلى الأعلى، وهو ما تؤمن به الفلسفة الرأسمالية أو المركزية، أو من الأعلى إلى القاعدة، وهو ما تؤمن به الفلسفة الاشتراكية. ببساطة، تعني النهج المركزي تركيز السلطة في المركز [20]، حيث يتم جمع الصلاحيات والسلطات في يد الموظفين العامين في العاصمة، وتتولى الحكومة المركزية في هذا النظام جميع الوظائف الإدارية في العاصمة والمدن والأقاليم المختلفة، عبر المؤسسات المركزية وفروعها [21].

المبحث الثاني: مقترحات لبناء استراتيجية تعتمد البحث العلمي كأساس للتنمية المستدامة

في ظل التطورات المتغيرة

أن اعتماد استراتيجية لتنمية مسامه يتطلب مقترحات تتعلق بعملية التنمية ولبحث ذلك يتطلب ما يلي:

المطلب الأول: الأليات المقرحة لبناء الاستراتيجية التنموية:

بناء" على معطيات البحث يمكن تقديم مقترحات استراتيجية من اجل تمكين المجتمع العراقي من التنمية المستدامة في المرحلة الحالية لابد لحقل علم الاجتماع أن يسهم بدرجة ما في ذلك واستنادا على القراءة الموضوعية لواقع المجتمع وعلى وفق ما جاء في ثنايا هذا البحث من إشارات تتصل بضرورة العلاقة بين البحث العلمي والتنمية المستدامة، وعليه ينبغي أولا الانطلاق من حقيقة يعيشها المجتمع العراقي في المرحلة الحالية ، وهو انتشار الفساد المالي والإداري على نطاق واسع، وتفاعل حقيقته يوميًا في مؤسسات الدولة، حيث بات هذا الواقع يلقي بظلاله على شعور المواطن بغياب العدالة الاجتماعية وظهور حالات اليأس من إجراءات التنمية الوطنية التي تصب في مصلحة الإنسان، نتيجة تهديد آفة الفساد لهذه الجهود. لذا، يعتبر غياب قاعدة بيانات موثوقة عن المجتمع، مثل التعداد العام للسكان، عائقًا كبيرًا يعيق إجراءات التنمية البشرية، كما أن سلوك الفساد الذي أضحى سلوكا متكررا لدى مؤسسات الدولة ما يجعله يتطلب إعادة النظر في المفاهيم القائمة على أساس خدمة المواطن، والتي لا يصل منها الى المواطن شيء ذو قيمة، أن إعادة النظر في الأسس التربوية المعتمدة اليوم في المؤسسة التربوية ، يساعد على بناء استراتيجية متكاملة لمحاربة الفساد من خلال ترسيخ قيم تقف بالضد من المفسدين، فالمؤسسات التربوية والصحية وقطاع الخدمات وميادين الصناعة والزراعة وغيرها تقف أمام تحد خطير، وهي تواجه سلوكيات ليس من السهل القضاء عليها وإرجاعها الى نصابها الطبيعي في خضم هذه الأجواء المضطربة والأطماع التي ليس لها حدود، كما يمكن ربط الطمع والتغالب القائمة على تنظيم اجتماعي واقتصادي يعتمدان على ثقافة متطورة على أسس علمية تسمو فوق التقاليد القديمة والانطلاق نحو قيم حضرية عصرية والعمل على إبعاد تأثير الثقافة الريفية، لأن أي خلل في عملية الاختيار للقيادات المتنفذة ،ولاسيما الريفية أو الثقافة المتداخلة والتي يمكن أن نطلق عليها الثقافة الوسطية ستعمل على أساس تفضيل المصالح الشخصية والسعي بكل الوسائل من اجل تحقيق فرص الكسب غير المشروع ، يتطلب بذل الجهود الوطنية جهودًا متكاملة لضمان اختيار الأشخاص المناسبين في المواقع المناسبة وفق قواعد حضرية إيجابية تتوافق أكثر مع التقدم الاجتماعي، بدلًا من الاعتماد على القيم الريفية أو القيم التقليدية التي تفضل الولاءات القرابية وتركز على المصالح الشخصية دون اعتبار لتقدم المجتمع. هذا التداخل يؤدي إلى تغليب المصالح الذاتية على حساب القيم التنموية والاجتماعية، لا يمكن إجراء تقويم للسلوك بدون تعزيز قيم تربوية وأخلاقية وقانونية وثقافية، تحت رعاية دولة مدنية مبنية على قواعد القانون. يجب استبعاد الولاءات القرابية والعشائرية والطائفية من عملية اتخاذ القرارات، وتعزيز قيم المواطنة والالتزام بالمصلحة العامة في كل منصب ومستوى. هذه المسألة تشكل تحديًا كبيرًا يتطلب تعاوناً واسع النطاق بين كافة القطاعات لتحقيق مجتمع أكثر تطورًا وعدالة اجتماعية، حيث تتطلب الآليات اللازمة للوصول إلى الضفة الآمنة تغييرًا جذريًا وتبديلًا للمفاهيم السائدة في المؤسسات الرسمية، التي تعرضت هي الأخرى لتردي في إداراتها المختلفة، وضع آليات إجرائية لمكافحة الفساد يتطلب تغييرًا ثقافيًا واجتماعيًا عميقًا من خلال التنمية البشرية، وفي هذا السياق، تلعب المؤسسة التربوية دورًا أساسيًا. يبدأ هذا التحول من ثقافة وقيم المعلم والإدارة التربوية، ومن خلال تأهيلهم وتقويم سلوكهم، ليتمكنوا من التصدي لمحاولات استغلال المناصب والنفوذ لتحقيق مصالح شخصية بوسائل متعددة.

أن التفكير في إنجاح عملية التنمية المستدامة يستلزم إيجاد السبل التي تؤدي الى ذلك، وان من اهم تلك السبل هو اعتماد البحث العلمي وتزويد القائمين على التخطيط لإقرار الخطط التنموية بنتائج تلك البحوث وفي جميع المجالات وبشكل متجدد لمخاطبة عقول النشء الجديد لوضع مناهج جديدة ترسم صورة المجتمع المدني الحديث القائم على أقدام القوانين، وهذا يتطلب نشر الثقافة التنموية وتعزيزها بين المؤسسات وأفراد المجتمع، ويتم بهذا الخصوص الاستفادة القصوى من أساتذة الجامعات ولنشر الاختصاصات.

1- تعزيز قيم الشعور بالمسؤولية لدى الأجيال الجديدة وإنشاء صورة إيجابية لوحدة الثقافة العراقية يهدف إلى خلق وعي إيجابي تجاه بناء دولة مدنية مبنية على قواعد القانون.
2- جعل البحث العلمي هو المعيار الذي يجب أن تسير عليه التنمية في البلاد والاستفادة من التجارب العالمية في التنمية بما يزيد من قدرة المجتمع من فهم أعمق لنتائج التنمية على الأنسان العراقي في المرحلة الحالية.
3- تعزيز قيم المواطنة والمسؤولية الاجتماعية لدى الطلبة عبر جميع المراحل التعليمية يهدف إلى بناء تطورات مستقبلية تعكس أدوارهم الأخلاقية والاجتماعية، وتستعيد للشخصية العراقية مكانتها بعد تعرضها لنكسات خلال فترات الحصار والحروب.

4- اعتماد المناهج التربوية الحديثة وتأهيل الملاكات التعليمية والتربوية لتنفيذها يهدف إلى بناء مفاهيم جديدة ترفض السلوك المنحرف، بالإضافة إلى توعية الشباب بأن أي اعتداء على الممتلكات العامة يُعد اعتداءً شخصيًا على المواطن العراقي وحقوقه. ينبغي أن تُدرج هذه القيم والمعايير ضمن خطة تربوية شاملة تعتمد على معايير أخلاقية يضعها خبراء تربويون ذوو خبرة عالية.
5- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال توظيف المؤسسة التربوية في مكافحة الفساد في مجتمعاتها.
6- إنشاء هيئة تربوية على المستوى الوطني لوضع استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد بكافة أشكاله، وربط هذا الجهد ببرامج التنمية، يعد خطوة أساسية.
7- تعزيز القيم الاجتماعية والتربوية التي تؤدي الى المواطنة الصالحة ونبذ الصيغ المؤدية الى الفساد وعدم احترام الزمن، والاستفادة من علماء التربية والاجتماع وعلم النفس والخدمة الاجتماعية في هذا المجال.

المطلب الثاني: ميادين أساسية للتنمية:

1- ضرورة قيام نهضة علمية وصناعية:

يقف العراق اليوم أمام تحديات كبرى، لعل أبرزها التحدي العلمي، فهو يحتاج الى نهضة علمية حقيقية في المجالات كافة، فبدون وجود نهضة علمية حقيقية لا يمكن التأسيس لصناعة وطنية تحقق التحضر الذي بدونه تبقى الإدارات في مجالس المحافظات قاصرة في إدراك مسؤولياتهم التنموية.

2- دعم القطاع الخاص في تحقيق نهضة زراعية

لعل أبرز مهام الدولة العراقية الاهتمام بالزراعة بكل الوسائل المتاحة مع مشاركة الأهالي لتحقيق نهضة زراعية، فهذه المجالس وحدها قادرة على فهم بيئاتها، وتقدير متطلبات النهضة الزراعية وتحقيق مستويات عالية من الإنتاج الزراعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي للعراق، على أن تعمل كل المحافظات بطريقة تكاملية من اجل تحقيق ذلك. ولا يكون ذلك فقط بالجهد الحكومي أنما ينبغي دعم القطاع الخاص للقيام بمشاريع زراعية عملاقة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء من خلال التطوير الرقابي للدولة وحكوماتها المحلية في كل محافظة.

3 - إصدار قانون البنى التحتية عالية الجودة:

يعد إصدار قانون البنى التحتية، الحل الأمثل للنهضة بالبلاد على أن يخضع التنفيذ الى رقابة شديدة درأ" لحالة الفساد وكذلك للوقوف على حاجة الناس في هذه المرحلة، ولاسيما وان هدف الدولة يكون منحصرا في توجيه المشاريع العامة لخدمة المجتمع، كما ينبغي التوجيه نحو الاستثمار وتطوير الخدمات بما يخدم المصلحة الوطنية.

4 - تعميق ثقافة الديمقراطية وإبراز قيم العمل والإنجاز:

أن أبرز أهداف التنمية للانتقال الى مرحلة الاقتصاد المنتج، هي تنمية الوعي الاجتماعي والبيئي لدى الناس، ولعل أبرز ناحية يحتاجها الأنسان هي تعميق ثقافة الديمقراطية، واحترام قيم العمل الإنجازي وهي خطوة في غاية الأهمية في المرحلة الحرجة التي يمر بها المجتمع العراقي، فالديمقراطية تعني الشفافية في كل شيء، لذا ينبغي أن تخضع هذه العملية الى استراتيجية وطنية تعمل على تعميق الوعي السياسي، وفهم حاجات الأنسان مع الحرص على وحدة البلاد.

5- الاهتمام بثقافة الطفولة والشباب والمرأة:

أن المجتمع العراقي بأمس الحاجة الى الاهتمام بتنمية ثقافة الاهتمام بالطفولة، وإعطاء الأولوية لإجراء تنشئة اجتماعية سليمة، وكذلك الاهتمام بالشباب من النواحي المختلفة فهم عماد التنمية، وهو لا ينفصل أبدا عن الدور المهم للمرأة التنمية البشرية على صعيد الحاضر والمستقبل ويمكن تنمية ذلك عن طريق اللجان المحلية في كل محافظة ومجلس محلي بلدي على ان يرتبط ذلك بالإدارة المركزية نظرا لخطورته وحاجاته الى خطة وطنية شاملة يقوم عليها ذوو الاختصاص مع الاستفادة من الخبرات الدولية في هذا لمجال.

الخاتمة

وبناء" على ما تقدم من عرض حول مفهوم وأهمية البحث العلمي للتنمية المستدامة في العراق توصل البحث في العراق الى عدد من الاستنتاجات والمقترحات وكالاتي:

أولا- الاستنتاجات

1- من البحث يتضح أن مهمة الدولة الرئيسية تكمن قبل كل شيء في محاربة الفساد الإداري والمالي في العراق، وهذا يبدأ ببناء الفرد العراقي، وتأهيله، وتطويره، وتقديم نموذج حضاري تربوي يعلم الأجيال الجديدة قيم الجرأة في مكافحة مظاهر الفساد كخرق لقيم المجتمع وأخلاقياته.
2- اتضح من البحث أن مسؤولية الحكومة تزداد وتتعاظم مع فهم ظاهرة الفساد وباعتبارها تهدد امن المجتمع وسلامته وان بناء منظومة قيم إيجابية لدى الأجيال الجديدة وسيلة إجرائية تساهم في ذلك.
3- تبين من البحث أن تحقيق النجاح في مكافحة الفساد يحتاج الى إرادة سياسية وإجراءات قانونية رادعة، وان تضافر الجهود الحكومية والشعبية مهما فبي عملية اكتشاف الفساد وأدواته.
4- من البحث يتبين أن بناء ثقافة تربوية أخلاقية يلعب دورًا حيويًا من خلال وضع قواعد فلسفية تربوية وتفعيل دور رقابي صارم لإصلاح المؤسسة التربوية أولاً، ومنحها دورًا أكبر في المجتمع ومكافحة الفساد ثانيًا. فالمؤسسة التربوية تلعب دورًا أساسيًا في بناء القيم الجديدة في المجتمع العراقي بجميع فئاته، وتكشف البحوث أن مشكلة المجتمع وتأخره تتجلى في الفساد وفي غياب التخطيط المبني على البحث العلمي.
5- تبين من البحث أن العالم يشهد تحولات ثقافية واسعة النطاق وقد أخذت العولمة تتوغل في الثقافات الإنسانية بعد تمكنها في الجانب الاقتصادي من أن يكون لها حضور في محاولتها السيطرة على السوق العالمي.
6- أن عدم الربط بين البحث العلمي والتنمية يؤدي الى بروز الثقافة النقلية أو تقليد الغير الى غياب فكرة الحماس الوطني المدافع عن القيم الثقافية وهوية المجتمع، وأصبح داخل المجتمعات المحلية نفسها من يروج للعولمة ما أدى الى حدوث جدل وصراع بين المؤيدين والمعارضين فيها.
7- اتضح من البحث أن ربط العلم بالتنمية ما زال ضعيفا وغير قادر على مواكبة ما يشهده العالم المعاصر من اهتمام بالإنسان الكوني أي أصبحت المعرفة العلمية عابرة للثقافات وخرجت من موضوعاتها السابقة المتمثلة في دراسة المجتمعات المنعزلة أو البدائية أو التقليدية. بينما لا تزال المعرفة في مجتمعنا تقليدية.
8- اتضح أن قيم المجتمع العراقي الثقافية والدينية بحاجة الى تحديث من خلال تحقيق نهضة حضارية تؤكد بها هويتها الثقافية الوطنية تتمكن من حماية الهوية الوطنية لأجيالها المستقبلية. وهذا لا يأتي إلا من خلال تخطيط معرفي يربط بالتنمية الوطنية وعلى الصعد المختلفة ومواكبة للتحولات الحضارية في عالم اليوم الذي يشهد ثورة رقمية واتصالية واسعة.

ثانيا -المقترحات

1. ضرورة الاستفادة من وزارة التخطيط وإنجازاتها الإحصائية للحصول على قاعدة بيانات حقيقية تعتمد عليها في إرساء قواعد البحث العلمي بحاجات الناس والشروع بتنمية تلبي تلك الحاجات.
2. ضرورة إجراء دراسات علمية مسحية عن حاجات المجتمع في المجالات كافة من اجل إرساء القواعد العلمية والتخطيطية للقيام بتنمية ناجحة تنسجم مع أهداف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حتى عام 2030 حتى يتعدى المجتمع الحدود التي يمكن أن تؤشر على تحقيق نتائج ملموسة في الواقع العراقي.
3. ضرورة الاستفادة من التطورات العلمية في مجالات البحث العلمي العالمي، وتحقيق تواصل مستمر بين التعليم العالي والتربية ووزارة التخطيط والتعاون الإنمائي في سياق يسمح فيه الاعتماد على الأبحاث العلمية في أجراء تنمية فاعلية تتبلور إجراءاتها من خلال الربط بين الجهتين.
4. على الجامعات ومراكز الأبحاث توجيه طلبتها وباحثيها الى أجراء أبحاث علمية عن مشكلات المجتمع وتعيين حاجات الأنسان العراقي تسمح بان تكون قاعدة انطلاق لتنمية شاملة في البلاد والاستفادة من إمكانياته العلمية والعقلية والتخطيطية ولثرواتها الطبيعية في تحيق أهدافها التنموية وعلى وفق خطة بزمن محدد على وفق خطوات أو مراحل تأخذ نصيبها المقنن في التنفيذ.
5. الاستفادة من توصيات المؤتمرات والدورات العلمية ومتابعة الجديد الدراسات الجديدة داخل وخارج العراق، التي تعمل على بلورة فلسفة تربوية تنموية لمحاربة الفساد وتعزز الوعي الثقافي الاجتماعي والأخلاقي
6. ضرورة تقوية وتعزيز القيم الوطنية لدى الأجيال الجديدة من اجل تعزيز قيم المواطنة القائمة على احترام المجتمع، والابتعاد عن الولاءات الفرعية التي هي أحد المنافذ الأساسية للفساد.

المصادر:

[.1] سعيد سالم الحنكي: مجالات البحث العلمي الأمني في ظل إدارة الجودة الشاملة، جامعة الشارقة، الشارقة، 2006، متوفر على الرابط https://mawdoo3.com.
[.2] تعريف البحث العلمي: https://mawdoo3.com
[.3] الموسوعة الحرة: بحث علمي https://ar.wikipedia.org .
[.4] بدوي عبد الرحمن: مناهج البحث العلمي، القاهرة، دار النهضة العربية، ص1963, ص50.
[.5] حان كوبان، المسح الاثنولوجي الميداني، ترجمة جهيدة لاوند، وعهد الدراسات الاستراتيجية، ط1، بغداد، أربيل، بيروت ،2007، ص105-106.
[.6] د. شـاكر حسين الخشالي: الوعي الاجتماعي ودوره في التنمية، بحث في علم الاجتماع ،2010ن.
[.7] الموسوعة الحرة:بحث علمي https://ar.wikipedia.org .
[.8] طه منصور مدكور، دراسة تحليلية لمستوى ووعي ومشاركة القيادات الريفية التعاونية لبعض قرى كفر الشيخ، دراسة مقدمة للمؤتمر الثاني للاقتصاد والتنمية، المجلد السابع، 1989.
[.9] نيقولا تيماشيف: نظرية علم الاجتماع، ترجمة محمود عودة وآخرون، (ط-8) دار المعارف القاهرة 1983.
[.10] إيكه هولتكرانس: قاموس مصطلحات الأثنولوجيا والفولكلور، ترجمة: د. محمد الجوهري، د. حسن الشامي، سلسلة ذاكرة الكتابة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 1999.
[.11] د. لاهاي عبد الحسن الدعمي: مقدمة في علم الاجتماع، المركز العلمي العراقي، دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت،2011، ص56-57.
[.12] أمال عساسي: مذكرة ماجستير: اثنوغرافيا مستخدمي الفيسبوك، المجتمع الجزائري، جامعة تنة 2014.
[.13] د. ناهدة عبد الكريم التنمية البشرية، المفهوم -0الادلة- موقف العراق، عرض تعريفي، بحث منشور في مجلة الآداب، العدد 79، 2007، كلية الآداب، جامعة بغداد.
[.14] أعمال اللجنة الإحصائية المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، على شبكة الانترنيت:www, unstats. un .0rg
[.15]د. عدنان ياسين مصطفى: التنمية البشرية والاجتماعية وأهداف التنمية المستدامة في العراق، بحث منشور (UNDEF -FNUD) ص3: file:///C:/Users/hp/Desktop
[.16] د.احسان محمد الحسن: موسوعة علم الاجتماع. الدار العربية للموسوعات، بيروت (بلا تاريخ)، 668.
[.17] د. محمد حسن غامري: المناهج الانثروبولوجية المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، بلا تاريخ. ص41.
[.18] د. عبد الواحد مشعل: البطالة والانحراف السلوكي في المجتمع العراقي (الواقع والمعالجات)، بحث منشور قي مجلة دراسات اجتماعية، بيت الحكمة، العدد 26، 2011.
[.19] د. عادل عبد الحسن شكارة: علم الاجتماع، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، هيئيه المعاهد الفنية، ط1، مطابع التعليم العالي، بغداد، 1989، ص42.
[.20] احمد صقر عاشور، الإدارة العامة، مدخل بيئي مقارن، بيروت، دار النهضة للنشر، 1979، ص158.
[.21] محمد محمود الطعامنة، الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير، عمان، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006، ص ص36-38.